تمهيد

من المعلوم أن لكل دولة معاملاتها الخارجية التي ينتج عنها استحقاقات يتعين تسويتها عاجلا أم آجلا و المتزامنات يجب الوفاء بها اتجاه الغير وفي تاريخ معين، ومن هنا عليها إعداد بيانا كافيا وشاملا تُسجل فيه مالها على الخارج من حقوق وما عليها من التزامات ، وهذا البيان هو ما يسمى ميزان المدفوعات .هذا الأخير الذي يعطي صورة واضحة عن نقاط القوة والضعف للموقف الخارجي للاقتصاد الوطني، وكذلك تأثير المُ عاملات الخارجية على الاقتصاد القومي، فهو يعتبر أحد المعالم الاقتصادية لأي بلد، وهذا بالإضافة إلى أنه يستعمل كأداة لتسوية المعاملات الخارجي ، وتعتبر سياسة سعر الصرف إحدى أهم السياسات المرتبطة بالإصلاح وتنمية الاقتصاد الكلي للدولة، بل وربما أكثرها تأثير على أرض الواقع، فسعر الصرف أصبح أحد أهم الوسائل أو الأدوات التي تُستخدم لزيادة معدل النمو، فبواسطته يمكن تحديد المعدل العام للأسعار داخلي أو مقدار كمية الصادرات وكمية الواردات، وكذلك تقليل العجز وتحقيق فائض في الميزان التجاري بميزان المدفوعات، ولا ننسى أيضا أنه عامل مهم في تنمية المشاريع الصغرى والمتوسطة داخل الدولة، والأهم من ذلك أنه محدد رئيسي لتنافسية اقتصاد الدولة في منظومة التجارة الدولية، وله تأثير كبير على مستوى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي و أيضا على القوة الشرائية للعملة المحلية.

ولقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الصرف.

المبحث الثاني: أساسيات حول ميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: تخفيض قيمة العملة وأثرها على ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف أحد المقومات التي تقوم عليها التجارة الخارجية لتسوية المدفوعات الدولية حيث تظهر هنا ضرورة استعمال العملات الأجنبية عند قيام علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الدول مع دول تعمل خارجها، إذا تحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد قيمة السلع المستوردة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نجد كذلك الأفراد الذين ينتقلون إلى بلد أخر فهم في هذه الحالة بحاجة لنقد الأجنبي فيجدون أنفسهم أمام عمليات الصرف.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية سعر الصرف

سنتاول دراسة سعر الصرف من خلال التطرق إلى تعريفه وتبيان أهميته.

الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف

تختلف تعاريف سعر الصرف غير أنها جد متقاربة ولذلك نذكر أهمها في النقاط التالية:

1. النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم، ونقصد بالعملة الأجنبية هنا كافة الودائع والاعتماد والمدفوعات المستحقة بعملة ما إضافة إلى الحوالات والشيكات السياحية والكمبيالات.[1]
2. سعر عملة بعملة أخرى، أو نسبة مبادلة عملتين فإحدى العملتين تعتبر سلعة و العملة الأخرى تعتبر ثمنا لها فسعر الصرف عبارة عن الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى.[2]
3. عدد من وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية.[3]
4. سعر عملة وطنية واحدة، مقابل عملة أخرى، أو سلة من العملات.[4]

---

[1] عرفان تقي الحسيني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999، ص 107.

[2] مجدى محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص244.

[3] موسى سعيد مطر، وآخرون، **التمويل الدولي**، دار الصفاء للنشر وتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص 44.

[4] Bank of canada,**ca search for backgrounders** ,canada, 2012,p2.

الفرع الثاني: أهمية سعر الصرف

تكمن أهمية سعر الصرف على أنه أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي الاقتصاديات العالم، أي يقوم بربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية ونذكر منها مايلي:[1]

1. يعتبر أداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تؤثر في متغيرات الاقتصاد القومي، ومن ثم فهو المؤثر الأول والأخير في التجارة الخارجية بين الدول والمتأثرة بها أيضا.
2. يمكن اعتبار سعر الصرف المرآة التي تظهر بوضوح العلاقة بين صادرات وواردات دولة ما سواء كانت منظورة أو غير منظورة، ولهذا يمكن القول بأن سعر الصرف يعبر عن مركز الدولة في معاملاتها مع العالم الخارجي إذا ما ترك حرا دون قيود.
3. يعتبر أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح وباقي الاقتصاديات العالم، فيلعب دورا بارزا في قدرة الاقتصاد التنافسية وبالتالي في ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم والنمو الحقيقي.
4. يسعى سعر الصرف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازنين الداخلي والخارجي.
5. وينحصر الهدف الرئيسي في تحقيق الاستقرار لسعر صرف عملة ما مقابل العملات الأخرى.[2]

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف

تختلف أنواع سعر الصرف باختلاف المعيار المعتمد في التميز بين أنواع سعر الصرف فتصنف حسب معيار القيمة ومعيار الآجال وكذا حسب المعيار القانوني.

الفرع الأول: سعر الصرف الاسمي

يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، والمقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الاسمي (الجاري)، والذي لا يأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية من سلع و خدمات بين البلدين. وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى:

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات** ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط1، 2016، ص29.

[2] سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص16،17.

1. **سعر صرف رسمي:** أي معمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية.
2. **سعر صرف موازي:** وهو سعر صرف معمول به في الأسواق الموازية (السوداء).[1]

الفرع الثاني: سعر الصرف الحقيقي

يعتبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، فلو أخذنا بلدين كألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالأتي:

سعر الصرف الحقيقي = $\frac{ep*}{p}$

حيث:

e: سعر الصرف الاسمي بين الدولار و الدينار

*P: متوسط سعر السلع في منطقة اليورو

P: متوسط سعر السلع في أمريكا

وتستعمل عدة مقاييس لحساب سعر الصرف الحقيقي كالحساب الشائع المعتمد على مؤشرات أسعار الاستهلاك، أما المقياس الثاني فهو السعر النسبي للسلع القابلة للاتجار و السلع الغير قابلة للاتجار و أيضا مقياس قيمة الأجور البينية المحسوبة بالدولار، يستعمل هذا المعيار لتفادي مشكلة المؤشرات البينية التي تتغير من دولة لأخرى.[2]

[1] أمين صيد، **سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات** ، مكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2013، ص24.

[2] بودري شريف، **تقلبات أسعار الصرف الدولار _الأورو و أثرها على الاقتصاد الجزائري** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، 2009/2008، ص8.

الفرع الثالث: سعر الصرف الفعلي

يعرف سعر الصرف الفعلي بأنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة. وبما أن المعاملات المختلفة تخضع لضرائب أو لتدابير أخرى مختلفة، فمن الواضح أنه لا يوجد سعر صرف فعلي واحد، إنما هناك سعر صرف فعلي للصادرات وآخر للواردات.[1]

1. سعر الصرف الفعلي للواردات:

هو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل ما قيمته دولارا واحدا من الواردات على أن تؤخذ في الاعتبار التعريفات الجمركية و الرسوم الإضافية والفائدة على ودائع الاستيراد وغيرها من التدابير التي تؤثر في سعر الواردات.

2. **سعر الصرف الفعلي للصادرات:**

هو عدد وحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها لقاء ما تبلغ قيمته دولارا واحدا من الصادرات بشرط أن تؤخذ بعين الاعتبار رسوم التصدير والإعانات المالية والرسوم الإضافية وأسعار الصرف الخاصة والإعانات الخاصة بعوامل الإنتاج المتضمنة في الصادرات وغير ذلك من التدابير المالية والضريبية التي تؤثر في سعر الصادرات. [2]

الفرع الرابع: سعر الصرف التوازني

هو تعريف لسعر الصرف متسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بنمو طبيعي، وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلفة.[3]

---

[1] محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 76،77.

[2] نفس المرجع السابق، ص76،77.

[3] بلقاسم العباس، **سياسات سعر الصرف**، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، سلسلة جسر التنمية معهد تخطيط بالكويت، السنة الثانية، العدد23، نوفمبر، ص1.

المطلب الثالث: نظريات سعر الصرف

تتمثل نظريات سعر الصرف فيما يلي:

الفرع الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية

ظهرت هذه النظرية إلى حيز الوجود خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها عندما أثير التساؤل عن كيفية إعادة تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول التي كانت قد هجرت قاعدة الذهب خلال فترة الحرب الأمر الذي أدى إلى حدوث اضطراب شديد في أسعار الصرف.

حاول الاقتصادي السويدي البروفيسور جوستاف كاسل أن يبحث عن أساس جديد لتقييم سعر كل عملة بالنسبة إلى الأخرى بخلاف أساس الذهب وقد خرج بنظرية تعامل القوة الشرائية التي تقوم على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى وذلك بعد تحويلها إلى عملة هذه الأخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل.[1]

ففي المدى القصير تميل أسعار الصرف التي يحددها السوق إلى تقلب والتغير بصورة واسعة حسب مؤثرات عدة منها التغيير في أسعار الفائدة المصرفية، والأحداث السياسية واختلاف التوقعات حول اتجاهات الأسعار لعملة معينة. أما على المدى الطويل فيعتقد علماء الاقتصاد بأن أسعار الصرف تتحدد بشكل أساسي بأسعار السلع النسبية في مختلف الدول. وسبب هذا الاعتقاد هو قانون السعر الواحد الذي ينص على وجوب بيع السلع المتماثلة (في حالة عدم وجود حواجز تجارية أو تكاليف النقل) بسعر ذاته في جميع الأسواق. وهذا يعني إن سعر الصرف الأجنبي لدولة سيتجه في الأسواق الحرة إلى مساواة تكلفة شراء السلع المتاجر بها محليا مع تكلفة شراء تلك السلع في الخارج وهذا ما يطلق عليه تعادل القوة الشرائية لأسعار الصرف.[2]

الفرع الثاني: النظرية الكمية

إن المحتوى الأساسي للنظرية الكمية يتلخص في أن الزيادة في كمية النقود، تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب إلى السلع المحلية، وبالتالي نقص الصادرات، وزيادة الواردات لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بأسعار السلع المحلية بعد ارتفاع أسعار، وهذا ما يؤدي

[1] مدحت صادق، **النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي**، دار غريب للطباعة وللنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1997، ص129.

[2] علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية المدخل العام**، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، الأردن، 2009، ص 114،115.

إلى زيادة الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات، وبالتالي ارتفاع سعر الصرف في حالة تحديده بشكل حر يؤدي إلى خروج الذهب في حالة سريان نظام الذهب وحصول العكس في حالة انخفاض كمية النقود.[1]

الفرع الثالث: نظرية الأرصدة:

تقوم هذه النظريات على أساس إن سعر الصرف لعملة دولة ما وخاصة التي تتبع نظام صرف مرن يتحدد وفق حالة ميزان المدفوعات فإذا حقق ميزان مدفوعاتها عجزا بمعنى رصيد أساليب هذا يدل على زيادة الكمية المعروضة من العملة المحلية، مما ينتج عنه انخفاضا في قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عندما يحقق ميزان مدفوعاتها فائض, ويستدل البعض على صحة هذه النظرية من خلال تجربة ألمانيا مع مارك خلال الحرب العالمية الأولى، بحيث أنه رغم الزيادة المعتبرة في كمية النقود المتداولة وسرعة تداولها وارتفاعها فإن العملة الألمانية لم تتغير ولم تعرف قيمتها الخارجية انخفاضا، وسبب في ذلك هو تعادل جانبي لميزان المدفوعات.[2]

لقد تم إثبات صحة هذه الفرضية خلال فترة الحرب العالمية الثانية، حيث لم تتأثر قيمة المارك الألماني رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وأيضا ارتفاع مستوى الأسعار، وذلك نتيجة توازن الميزان التجاري لألمانيا وهو ما انعكس على رصيد ميزان المدفوعات.[3]

الفرع الرابع: نظرية الرصيد الجاري لميزان المدفوعات:

تقوم هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة، تحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة الحساب الجاري لميزان المدفوعات من تغيير، فإذا حقق الميزان التجاري لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية وهو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عند حدوث عجز في الميزان التجاري، والذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية.

على غرار العلاقة الخاصة بتكافؤ معدلات الفائدة والعلاقة الخاصة بتكافؤ القدرات الشرائية، فإن الصلة بين سعر الصرف والرصيد الجاري تبدو أيضا عديمة الاستقرار، ولتوضيح هذا الاستنتاج تكفي الإشارة إلى عجز الميزان الجاري للولايات المتحدة الأمريكية، الذي وعلى الرغم من اتساعه في عقد التسعينيات وحتى

---

[1] فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص228.

[2] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 2007، ص104.

[3] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص123،124.

يومنا هذا لم يؤثر مطلقا على الدولار، إذا يبدو جليا في هذه الحالة إن تحركات رؤوس الأموال لعبت دورا هاما في التخفيف من تأثير العجز في الميزان الجاري على قيمة العملة.[1]

الفرع الخامس: النظرية الإنتاجية:

وتتلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة دولة ما تتحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي، وزيادة الإنتاجية، بما في ذلك زيادة إنتاجية الفرد، ومن ثم مستوى معيشته، بما يتضمنه هذا من ارتفاع في مستويات الدخول والأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الصادرات، وزيادة الواردات، وهذا معناه زيادة الطلب على العملات الأجنبية، على العملة المحلية، مما يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية، وانخفاض سعر صرفها، وارتفاع قيمة العملة الأجنبية وارتفاع سعر صرفها.[2]

ويحصل العكس في حالة انخفاض الأسعار المرتبط بانخفاض الدخول، ومستويات المعيشة، والمتأتي من انخفاض الإنتاجية.

ويمكن الرد على ذلك بسهولة في كون أن الدول المتقدمة التي تزداد فيها الإنتاجية، وترتفع فيها الدخول والأسعار، هي الدول التي يتحقق فيها ارتفاع مستمر في صادراتها، وارتفاع سعر صرف عملتها، بينما لا يتحقق ذات الأمر بالنسبة للدول النامية التي تنخفض فيها الإنتاجية، وتنخفض فيها الدخول وتنخفض صادراتها.[3]

الفرع السادس: نظرية كفاءة السوق:

يقصد بالكفاءة توفر المعلومات الكاملة حول التقدير المستقبلي للأسعار، فكل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض في ميزان المدفوعات، معدل التضخم...ليتم تحديد سعر الصرف المتوقع بتوافر مبدأ عقلانية الأعوان المتعاملين في السوق، وكل

[1] أمين صيد، **سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات** ، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2013، ص47.
[2] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص229.
[3] نفس المرجع السابق، ص229.

المعلومات الجديدة المؤثرة في أسعار الصرف الآنية والآجلة، من تكاليف المعاملات الضعيفة وتغيرات أسعار الصرف العشوائية.[1]

المطلب الرابع: الأنظمة المفسرة لسعر الصرف

تاريخيا يمكن إجمال نظم الصرف التي تأخذ بها الدول في عدة نظم أساسية يرتبط كل منها بقاعدة معينة من القواعد النقدية.

الفرع الأول: نظام الصرف الثابت:

تطلق قاعدة الذهب على النظام الذي يتم بمقتضاه ربط قيمة العملة الوطنية لكل دولة من الدول المشتركة فيه بوزن معين من الذهب وعلى هذا الأساس تنشأ علاقة سعرية محددة وثابتة بين الذهب والعملات الوطنية للدول المختلفة المشتركة في هذا النظام، ولذلك فإن هذه القاعدة تعتبر أساس ما يسمى بنظام أسعار الصرف الثابتة ويترتب عن احتفاظ كل دولة بسعر ثابت لعملتها، مقومة بذهب أن يتحقق سعر ثابت للعملات المختلفة بعضها ببعض.[2]

يقوم هذا النظام على مجموعة من الأسس أهمها:[3]

- أن كل عملة معرفة بوزن معين من الذهب.
- يمكن تحويل الورقة النقدية من وإلى الذهب عند سعر التعادل.
- إن علاقة العملات ببعضها تقوم على أساس ما تحتويه كل منها من الذهب.
- حرية تصدير واستيراد الذهب.

أما سعر الصرف فقد كان يتحدد على أساس كمية الذهب التي تزنها الوحدة النقدية للبلد، فعند حصول عجز في الميزان، سيؤدي ذلك إلى انخفاض سعر الصرف العملة الوطنية لذلك البلد بأقل من نسبة تعادلها في حين تؤدي حالة الفائض من الميزان إلى ارتفاع سعر صرف العملة بأعلى من نسبة تعادلها.

---

[1] بن حمودة فاطمة الزهراء، **أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر**–، تخصص نقود ومالية، أطروحة دكتوراه غير مشورة، جامعة الجزائر ، ص128.

[2] محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، **اقتصاديات دولية**، دار الجامعية، مصر، 2009، ص280،281.

[3] عرفان تقي حسيني، مرجع سابق، ص171.

الفرع الثاني: نظام الصرف المرن

ويعني نظام الصرف المرن ترك سعر العملة يتحدد في السوق وفقا لقوى العرض والطلب كأية سلعة أخرى، وعليه لا تكون هذه العملة محددة أو معرفة بعملة دولية أو بمعيار دولي كالذهب، وتتراوح أنظمة الصرف المرنة بين سعر الصرف العائم مرورا بسعر الصرف المدار وانتهاء بسعر الصرف الزاحف، كما يعطي نظام الصرف المرن الحرية لصانعي السياسات في اختيار الملائم منها للاقتصاد المحلي فإذا كان هدف السلطات النقدية مراقبة وحماية رصيد الاحتياطات الأجنبية في النظام الثابت، فإن مهمتها النظام المرن لا تقل أهمية عن تلك فهي مطالبة بأن تحدد بنفسها حجم النقود أو القوة الشرائية في المجتمع وفقا لمقتضيات الوضع الاقتصادي المحلي.[1]

الفرع الثالث: نظام الصرف المعوم

في هذا النظام يترك سعر الصرف حرا يتحدد طبقا لتفاعل قوى العرض والطلب، حيث هذه الأخيرة تحدد سعر صرف كل عملة بالنسبة للعملات الأخرى دون تدخل السلطات النقدية للدولة، ويتحدد سعر الصرف عند المستوى الذي تتوازن عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة من الصرف، وهذا ما يطلق عليه نظام تعويم العملات، ورغم أن هذا النظام يفترض عدم تدخل السلطات في تحديد سعر الصرف إلا أنه نظرا

لانعكاسات التغيرات المعتبرة في سعر الصرف على معظم المتغيرات الاقتصادية للدولة فإنه من غير المعقول أن تترك الدولة مصيرا استقرارها الاقتصادي رهنا لتقلبات قوى العرض والطلب، لذلك فإن الواقع العملي يؤكد أن السلطات النقدية والمالية تتخذ ما تراه مناسبا من الإجراءات للتأثير على سعر الصرف في الاتجاه الذي ترغب فيه تفاديا لحدوث أزمات داخل اقتصادها، ومن تلك الإجراءات ما يسمى بالتعويم النظيف والتعويم غير نظيف.[2]

---

[1] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية** ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 92،93.

[2] راتول محمد، **تحويلات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات** ، مداخلة مقدمة إلى ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية – الواقع والتحديات –، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر، 14/15/12/2004، ص344،343.

الفرع الرابع: نظام الرقابة على الصرف

الدولة وبالتالي تقوم بمعايير خاصة بالدولة على أساس اعتبارات داخلية مقام القاعدة التي يستند عليها تحديد سعر الصرف في ظل ثبات سعر الصرف، وتحل الدولة محل قوى العرض والطلب التي يتحدد سعر الصرف في ظل نظام حرية سعر الصرف وعلى ذلك يمكن القول بأن الرقابة على الصرف هي فن بمقتضاها تحتكر الدولة شراء النقد الأجنبي وبيعه بحيث تقوم بدور محتكر الشراء والبيع معا بالنسبة للعملات الأجنبية، وذلك حتى تستطيع تجيع الكميات المتاحة منه وهي قليلة والتحكم في بيعها وتوزيعها حسب الأولويات بحيث تبقى الكميات المطلوبة في حدود الكميات المعروضة.[1]

المبحث الثاني: أساسيات حول ميزان المدفوعات.

إن لكل دولة معاملاتها الخارجية التي ينتج عنها استحقاقات يتعين تسويتها عاجلا أم آجلا والتزامات يجب الوفاء بها اتجاه الغير وفي تاريخ معين، ومن هنا عليها إعداد بيانا كافيا وشاملا تسجل فيه ما لها على الخارج من حقوق وما عليها من التزامات، وهذا البيان هو ما يسمى ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات.

يعد ميزان المدفوعات بمثابة الأداة الهامة للتحليل الاقتصادي، وذلك من خلال توضيحاته للمركز الذي يحتله البلد في الاقتصاد العالمي، ولهذا سوف نتطرق إلى مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات.

الفرع الأول: مفهوم ميزان المدفوعات.

لقد تعددت تعاريف ميزان المدفوعات ونذكر منها:

1. هو سجل يقيد تفاصيل جميع العمليات التجارية التي تتم بين الأفراد والشركات في الدولة وبقية العالم على مدار السنة.[2]
2. أما صندوق النقد الدولي فقد عرف ميزان المدفوعات في دليله لسنة 1961 بأنه " جدول منظم لمعاملات حصلت خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة بين المقيمين في دولة ما والمقيمين خارجه".[1]

[1] محمد أحمد جاهين، **سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح**، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ط1، ص34،32.

[2] Lucy hatton ,**the balance of payments**,civitas,2012,p1.

3. كما يعرف ميزان المدفوعات بأنه السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة.[2]

4. ويعرف أيضا أنه ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.[3]

5. بنك فرنسا ووزارة المالية والاقتصاد يعرفونه على أنه وثيقة إحصائية قدمت وفقا لقواعد القيد المزدوج مسك الدفاتر الذي يوجه ويجمع في مجموعة محددة من المعاملات الاقتصادية والمالية مما يؤدي إلى نقل الملكية بين مقيمين بلد أو منطقة اقتصادية وغير المقيمين في فترة معينة.[4]

ويمكن القول أن ميزان المدفوعات هو عبارة عن مستند حسابي يظهر الوضعية الناتجة عن العمليات الحاصلة خلال سنة بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في المجال الوطني وبين كل الأعوان الآخرين في العالم الخارجي.

الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات.

تكمن أهمية ميزان المدفوعات في أنه يعتبر أداة هامة للتحليل الاقتصادي، وذلك بإيضاح المركز الذي تحتله الدولة في الاقتصاد العالمي، من خلال تشخيص قوة وضعف اقتصاد هذه الدولة، وتحديد خصائص التغيرات التي تحصل في هذا المركز عن طريق مقارنة البيانات الإحصائية الخاصة بميزان المدفوعات لسنوات معينة.

كما يعكس ميزان المدفوعات أيضا قوى الطلب والعرض العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الأمر الذي يؤدي إلى

---

[1]Rennane Rabeh, **Limpact des variations du taux de change sur les comptes de la Balance de paiementes en Algérie :(1999_2008)** ,Mémoire de Magister en Sciences économiques,Option Finance Internationale Université d'oran , 2013,p 25.

[2] السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص225،226.

[3] محمود يونس، عبد النعيم محمد، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص380.

[4] Paul krygman et autre, **économie internationale,** pearson education , France 7eme édition , 2006, p308 .

متابعة ومعرفة مدى البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية، وهنا يمكن الاعتماد على الميزان كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية.[1]

وبشأن الحاجة للتعديل متى ما حدث اختلال خارجي، وعلى صعيد آخر فإنه عادة ما يطلب صندوق النقد الدولي FMI من جميع أعضائه تقديم موقف موازين مدفوعاتها سنويا لكون الميزان من أهم المؤشرات قاطبة للحكم على المركز الخارجي لكل عضو من أعضاء الصندوق.[2]

وميزان المدفوعات لا يكشف الصورة الآنية لمركز الاقتصاد الدولي لبلد ما بل أنه يتحدد هذا المركز في نهاية فترة معينة عادة ما تكون سنة، وإما هيكل هذه المعاملات هي تعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته للمنافسة ودرجة استجابته للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الإنتاج والعوامل المؤثرة فيه من حجم الاستثمارات، درجة التوظيف ومستوى الأسعار والتكاليف.[3]

المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات.

كل المعاملات الدولية تعطي وبشكل تلقائي تسجيلين محاسبيين في ميزان المدفوعات لهذا السبب في التوازن يكون مجموع كل من الحساب الجاري وحساب العمليات الرأسمالية مساويا للصفر، لكن تنازلنا التقسيم التالي لميزان المدفوعات من بين التقسيمات المختلفة:

---

[1] خليفة عزي، **سعر صرف الدينار الجزائري بين النظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات(1985_2008)**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012, ص 5.

[2] رشيدة زاوية، **تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل**، رسالة الماجستير غير منشورة، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص11.

[3] د. عبود عبد المجيد بشار، **أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري_ دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR)خلال الفترة 1990_2015**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال ،جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، 2017، ص179.

الفرع الأول: الحساب الجاري.

ويشمل ما يلي:[1]

1. **الميزان التجاري:** ويشمل الصادرات والواردات السلعية، بما في ذلك الذهب غير النقدي المتبادل بين المقيمين وغير المقيمين، حيث تقيم الصادرات بالقيمة F.O.B أي قيمة السلعة حتى شحنها عللا السفينة، في حين تقيم الواردات بقيمة C.I.F والتي تمثل قيمة السلعة في ميناء الوصول، ويوصي صندوق النقد الدولي بهذا الخصوص أن تقييم كل من الصادرات والواردات بالقيمة F.O.B من أجل تمييز قيمة السلع عن قيمة الخدمات التي لها علاقة بالسلعة من حيث خدمات النقل والتأمين.
2. **ميزان الخدمات:** ويضم كافة أنواع الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج كخدمات النقل، التأمين، السياحة، الخدمات الحكومية، الدخول من الاستثمارات الخارجية، إضافة إلى دخل الاستثمارات الذي يمثل خدمات قدمها رأس المال الأجنبي إلى الدولة أو خدمات قدمها رأس المال المحلي للخارج، فالخدمات التي تقدمها الدولة للخارج تقيد في الإيرادات، أما الخدمات التي تحصل عليها الدولة من الخارج تقيد في المدفوعات ويمثل الفرق بين متحصلات الصادرات من هذه الخدمات والمدفوعات لتمويل الواردات رصيد ميزان الخدمات.
3. **ميزان التحويلات من جانب واحد:** ويخص هذا الحساب المبادلات التي تتم بين الدولة وبقية دول العالم بدون مقابل، أي أنها عمليات غير تبادلية، تتم من جانب واحد دون أن يترتب عليها أي مقابل أو حق ويشمل هذا الحساب على الهبات والتعويضات، وقد تم تقسيم حساب التحويلات من طرف صندوق النقد الدولي إلى بندين وهما:
   - الهيئات الخاصة
   - تحويلات المهاجرين من الخارج إلى بلادهم الأصلية، والهبات العامة

[1] دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان التجاري وسبل علاجها _ دراسة حالة الجزائر _** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص105،106.

الفرع الثاني:حساب العمليات الرأسماليةِ

يسجل هذا الحساب كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على أصول الدولة أو حقوقها على الدول الأخرى وكذلك على خصوم الدولة أو التزاماتها في مواجهة هذه الدول. وهكذا تدخل في هذا الحساب كافة العمليات التي "تمثل تغيرا في مركز الدائنية والمديونية للدولة.

وينقسم حساب العمليات الرأسمالية إلى حسابين فرعيين: هما حساب رأس المال طويل الأجل وحساب رأس المال قصير الأجل.

وتندرج في حساب رأس المال طويل جميع التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على قيمة الأصول التي يملكها المقيمون في مواجهة الخارج وكذلك على قيمة الخصوم التي يلتزمون بها في مواجهته، وذلك بالنسبة للخصوم والأصول التي يزيد أجلها عن عام، ويشمل هذا الحساب على.

- تغيرات أصول البلد في الخارج، وتغيرات الأصول الأجنبية في البلد (ما عدا أصول الاحتياطات الرسمية).
- الاستثمارات المباشرة (المكائن والمباني،...الخ).
- المشتريات والمبيعات من الأوراق المالية.

حيث يعتبر الزيادة في الأصول البلد بالخارج والانخفاض في أصول الأجانب في البلد(ما عدا أصول الاحتياطات الرسمية) تعتبر تدفقات رأسمالية للخارج أو مدينة في ميزان حساب رأس المال الخاص بالبلد، لأنه يترتب عليها مدفوعات للأجانب.

أما الانخفاض في أصول البلد بالخارج والزيادة في الأصول الأجنبية في البلد فتعتبر تدفقات رأسمالية للداخل أو دائنة لأنه يترتب عليها مدفوعات من الأجانب.

أما حساب رأس المال قصير الأجل، والذي يطلق عليه أحيانا الحساب النقدي، ويشمل الأصول التي لا يزيد أجلها عن عام واحد، وهكذا يكون محل هذا الحساب كل ما هو نقود أو هو نقود أو أصول أخرى قريبة من النقود بسبب ما تتمتع به من درجة كبيرة من السيولة أي إمكانية تحويلها إلى الشكل النقدي بسرعة.[1]

[1] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على القضايا)**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1998، ص67.

الفرع الثالث: حساب السهو والخطأ

قد لا يحدث أن يكون القيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن معادلة تماما للقيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب المدين، في هذه الحالة تعادل قيمة حساب السهو والخطأ بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين في ميزان المدفوعات. وبالطبع فإن مكان قيد هذا البند هو الجانب الأقل سواء كان الدائن أو المدين وذلك حتى يتعادل الجانبان.[1]

الفرع الرابع: حساب التسويات الرسمية

يضم الحساب صافي التغيرات الدولية الرسمية، والتغيرات في الأصول والخصوم الدولية للسلطات النقدية الرسمية للدولة خلال السنة، والغرض من هذا الحساب هو التسوية الحسابية لميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تحركات الاحتياطات الدولية (الذهب، العملات القابلة للتحويل، حقوق السحب الخاصة، وحصة البلد في المؤسسات الدولية) وتتم هذه التسوية بالكيفية التالية[2]:

1. في حالة العجز:

- إما تسديد قيمة العجز ذهبا أو عملات قابلة للتحويل وبالتالي تخفيض مستوى احتياطاتها من الصرف.
- أو بطلب قرض قصير الأجل من بلد دائن، وبالتالي ارتفاع مديونية البلد صاحب العجز.
- أو بتخفيض دائنية البلد اتجاه العالم الخارجي.

2. في حالة الفائض:

- إما بزيادة احتياطاتها من الذهب والعملات الصعبة.
- أو بتقديم قروض قصيرة الأجل للدول المدينة، وبالتالي زيادة دائنيها اتجاه العالم الخارجي.
- أو بتسديد ديونها السابقة.

[1] حسان خضر، **ميزان المدفوعات ودوره في آلية الإصلاحات**، المعهد العربي للتخطيط، ص 6.

[2] سيد أحمد ولد أحمد، **دور سعر الصرف في تعديل ميزان مدفوعات الدول النامية_دراسة حالة موريتانيا في الفترة 1996_2009**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود_بنوك ومالية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص57،58.

الجدول رقم (01) يوضح هيكل ميزان المدفوعات:

البيان	مدين	دائن
_حساب العمليات الجارية 1. السلع والخدمات أ. السلع: -سلع عامة -سلع مستوردة أو مصدرة للنقل... ب. الخدمات: - النقل - النقل البحري - الأسفار - أسفار الموظفين - خدمات الاتصال... 2. الدخل - تعويضات الأجراء - دخل الاستثمارات 3. التحويلات الجارية - الإدارات العامة، قطاعات أخرى **حساب رأس المال والعمليات المالية** 1. رأس المال - التحويلات الرأسمالية - الإدارات العامة - قطاعات أخرى - الاستلام والتنازل عن الموجودات غير المالية وغير الإنتاجية 2. العمليات المالية أ. الاستثمار المباشر ب. الاستثمار في القيم المنقولة **حساب السهو والخطأ وبنود الموازنة الأخرى**		

المصدر: سيد أحمد ولد أحمد، **دور سعر الصرف في تعديل ميزان مدفوعات الدول النامية_دراسة حالة موريتانيا في الفترة 1996_2009**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود_بنوك ومالية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص59،60.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات.

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على ميزان المدفوعات ومن أهم هذه العوامل نذكر ما يلي: [1]

الفرع الأول: التضخم

يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات، نظرا لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية.

الفرع الثاني: تغيرات أسعار الفائدة

التغير في أسعار الفائدة له أثر على حركة رؤوس الأموال حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال ويؤدي بدوره إلى تراجع العملية الإنتاجية مما يؤثر على تراجع الصادرات وبالتالي التأثير على الميزان المدفوعات للدولة، ويعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين.

الفرع الثالث: سعر الصرف

يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

[1] بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص64.

الفرع الرابع: معدل نمو الناتج المحلي

يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة أي أن الناتج الداخلي الخام هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية، سواء كانت وطنية أم أجنبية.[1]

المطلب الرابع: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية متوازنا دائما، وذلك نتيجة لمبدأ القيد المزدوج المتبع عند تسجيل كل عملية من العمليات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين وغير المقيمين. إن هذا التعادل ليس من شأنه إظهار أي شيء خاص بمركز الدولة في الاقتصاد العالمي.

الفرع الأول: التوازن في ميزان المدفوعات

إن ميزان المدفوعات ميزان متوازن دائما، فالجانب الإيجابي يساوي الجانب السلبي فيه، وتلك حقيقة لا تزال تثير التساؤل. فلماذا يكون ميزان المدفوعات متوازنا دائما؟ الواقع أن هذا الميزان متوازن بمعنى التساوي، فالتوازن قد يكون معناه أن الميزان في حالة زيادة أو في حالة تساوي وميزان المدفوعات في حالة تساوي دائما، والسبب في ذلك بسيط وهو أن جانب الإيرادات يمثل شراء للعملات الأجنبية بعملة وطنية. وكل شراء يقابله بيع، وكل بيع يقابله شراء. ومن هنا كانت كل المبيعات تساوي كل المشتريات، وتلك بديهية ولكنها لا تزال بحاجة إلى إيضاح.[2]

1. التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي

كما ذكرنا سابقا فإن ميزان المدفوعات عبارة عن سجل للمعاملات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة (سنة)، وطالما أن نظرية القيد المزدوج التي تستخدم حسابيا عند إعداد الميزان ستؤدي إلى التوازن الحسابي له فإن تعادل جانبي الميزان في حد ذاته ليس من شأنه إظهار مركز الدولة

[1] برشيش السعيد، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007، ص69.

[2] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية،2007، ص237.

الاقتصادي وعلاقته بالاقتصاد الخارجي وهنا ينبغي أن نفرق بين مفهوم التعادل المحاسبي ومفهوم التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات.[1]

1.1 التوازن المحاسبي:

يقصد بالتوازن المحاسبي في ميزان المدفوعات لأي دولة، هو حتمية التوازن الحسابي بين مجموع المتحصلات ومجموع المدفوعات، وذلك بعد إضافة بند السهو والخطأ ويتم ذلك بتسجيل العمليات وفق قاعدة القيد المزدوج المتعارف عليه في المحاسبة.

ويؤخذ على هذا التوازن المحاسبي أنه لا يقدم أي دلالة على طبيعة التوازنات الخارجية، فهو يقدم فقط وصف محاسبي لميزان المدفوعات.[2]

2.1 التوازن الاقتصادي:

وهو الذي لا يكون تحققه حتمي ولكن بتوفير ظروف اقتصادية وسياسية و تجارية ملائمة، بحيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين للميزان، وإنما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان.[3]

كما يستوجب التوازن الاقتصادي تعادل أصول وخصوم بنود معينة في ميزان المدفوعات، وهي المعاملات المستقلة، وهي المعاملات التي تتم لذاتها وبغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان، وهذا لما تحققه من ربح أو من إشباع لمن يقوم بها، ومثال ذلك تصدير السلع أو استيرادها، وتقديم الخدمات أو الحصول عليها، وتلقي استثمارات أجنبية أو القيام بها.

أما باقي العمليات فتسمى ببنود التسوية والتي لا تتم لذاتها، وإنما تجري بالنظر إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات، والهدف منها هو توازن الجانب الدائن مع المدين. ويوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل اقتصاديا عندما يركز النظر على العمليات التلقائية و المستقلة وحدها .[4]

---

[1] عبد الكريم جابر العيساوي،**التمويل الدولي (مدخل حديث)**، دار صفاء والتوزيع، عمان،2012، ص79،80.

[2] فؤاد هاشم عوض، **التجارة الخارجية والدخل القومي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971، ص174.

[3] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،1994، ص124.

[4] يحياوي عبد الحفيظ،**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي(الميزان التجاري) دراسة حالة الجزائر(1970_2009)**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية،2011، ص64_65.

الفرع الثاني: الاختلال في ميزان المدفوعات.

يحدث خلل في ميزان المدفوعات نتيجة لحدوث فجوة بين مجموع المدفوعات والإيرادات، لذلك لابد من التأثير في العوامل التي تحدد هذه المبادلات لغرض تحقيق التوازن بين ما تدفعه الدولة إلى الخارج وبين الإيرادات التي تستلمها، يمكن معالجة الخلل باستخدام سعر الصرف الحر أو تغيير الأسعار والدخول أو استخدام وسائل السيطرة الحكومية، مع ضرورة توازن جانبيه في آخر فتراته لكن هذا التوازن لا يبين الأهمية الحقيقية لميزان المدفوعات[1] وبالتالي سوف نتطرق إلى مفهوم الاختلال الاقتصادي على مستوى الميزان.

1. **مفهوم الاختلال:** تعتبر الحالة الأكثر ملازمة لميزان المدفوعات خصوصا في الدول النامية، وعند قولنا هناك اختلال في ميزان مدفوعاتنا معناه حالة اللاتوازن بين حقوق الدولة التي تترتب عن الدول الأخرى ومطلوباتها لتلك الدولة،ويقصد باختلال التوازن حالتي الفائض والعجز في ميزان المدفوعات، فيجب دراسة كل عناصره بدقة من اجل معرفة مكن الخلل ومحاولة معالجته مهما كانت صوره والتخفيف من حدة الأثر الذي قد يخلفه.[2]

ويمكن التمييز بين أنواعه المختلفة كالآتي:

1.1 الاختلال المؤقت:

هو اختلال الناتج عن مظاهر اقتصادية قصيرة الأجل، ولن تستمر إلا لمدة محدودة تكون سنة فقط دون تكرارها، ويزول بزوال الأسباب المؤدية إلى حدوثه، وهو يمثل مشكلة في المستقبل، ولا يستدعي اتخاذ إجراءات صارمة لتصحيحه لأنه لا يمس البنية الاقتصادية، ومن أهم الأنواع المدرجة تحته نجد:

أ. الاختلال الموسمي:

نجد هذا النوع من الدول التي تكون أغلب صادراتها منتجات موسمية زراعية عادة، فيكون في موسم إنتاجها تحقق فوائض يدعم أو يفوق العجز الناتج في بقية المواسم، مثلا: الدولة التي تركز في صادراتها على

[1] تماضر جابر البشير الحسن، **قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات "دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان"(للفترة 1970_2013)**، مجلة العلوم الاقتصادية، المملكة العربية السعودية، جامعة الجوف، كلية المجتمع بالقريات، ، 2015،ص 66.

[2] عبد الوحيد صرارمة وبعلول نوفل، **أثر تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على رصيد ميزان مدفوعات الجزائر_دراسة تحليلية قياسية للفترة2014/2000_**،مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر،العدد 5، 2017،ص 400.

القمح سوف تعرف فائضا في شهور الحصاد، وعجزا في بقية أشهر السنة، والنتيجة قد تكون فائضا أو عجزا لميزان المدفوعات في آخر السنة.[1]

ب. الاختلال العارض:

وهو الذي ينجم عن حدث عارض لا يتفق وطبيعة الأمور ولا يعبر عن القوى الاقتصادية الحقيقية للدولة. ومثال ذلك العجز الذي يحدث في ميزان المدفوعات، خصوصا في الدول الزراعية، نتيجة إصابة محصول التصدير الرئيسي بآفة زراعية، كما حدث في مصر في عام 1960_1961، مما يؤدي إلى وجود اختلال سالب في ميزان التجاري بسبب انخفاض المتحصلات من العملة الأجنبية. ومثلما يؤدي الحدث العارض إلى اختلال سلبي في الميزان التجاري، فقد يؤدي أيضا إلى اختلال إيجابي، ومثال ذلك ما قد تحدثه الحروب من زيادة في الطلب على الموارد الأولية، مما يؤدي إلى زيادة صادرات الدول المنتجة لها وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري قد يؤدي إلى إيجابي في ميزان المدفوعات في مجموعه.

وعلى وجه العموم، فإن الاختلال العارض، سواء كان موجبا أو سالبا، مصيره إلى الزوال بمعنى أنه من الضروري أن يتلاشى عاجلا أو أجلا دون الحاجة إلى تغيير أساسي في الهيكل الاقتصادي للدولة أو في سياساتها، إذ أنه بطبيعته مؤقت ويزول بزوال السبب الذي أوجده.[2]

2.1 الاختلال الدائم:

هو الاختلال الناتج عن أسباب تدوم فترة طويلة، أي سنوات، لأنه يمس الهيكل الاقتصادي، وتتطلب مكافحته إجراءات صعبة التحقيق، وتظهر نتائجها في المدى الطويل، ويظهر هذا الاختلال نتيجة عامل واحد أو أكثر من العوامل التالية:

- التغيرات في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة تدهور الوضعية الاقتصادية للدولة بارتفاع تكاليف الإنتاج الراجع إلى التأخر التكنولوجي والفني، وعدم مواكبة الأساليب الإنتاجية الحديثة التي تؤدي إلى خفض أسعار السلع البديلة عن السلع التي تصدرها هذه الدول.
- هذه الظروف تؤدي إلى تراجع الطلب على صادراتها.

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، **سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات**، دار النهضة العربية، مصر،2000، ص 10.

[2] محمود يونس محمد وآخرون، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 298،306.

– انخفاض مستويات الإنتاج والقدرة التنافسية في دائرة الأسواق الدولية مع إضافة تأثير مركز الدائنة والمديونية لهذه الدول [1]

أ. الاختلال الهيكلي:

نجد هذا النوع في الدول النامية خاصة، وذلك لانخفاض من مستويات الإنتاج فيها لقلة أو تقادم أدوات الإنتاج، مما يؤدي إلى ضعف الطلب الدولي على صادراتها لارتفاع أسعارها ووجود بدائل لها بأسعار أقل، مما يؤدي إلى تدهور شروط التبادل الدولي يجعل هذه الدول النامية تسعى إلى التوسع الاقتصادي من خلال مشاريع تنموية تتطلب استيراد كميات كبيرة من السلع الرأسمالية لرفع مستوى الاستثمار، ولعدم كفاية المدخرات المتاحة له في مقابل نمو بطيء للصادرات، هذا التوسع يستمر لفترة طويلة من أجل تحقيق نتائج بزيادة القدرة الإنتاجية خاصة مع التأخر التكنولوجي والتقني يؤدي في هذه الفترة إلى حدوث عجز دائم ومزمن في ميزان المدفوعات يصعب الرجوع فيه إلى الوراء أو أقساط القروض وفوائدها، أو لتغطية الخسائر الناجمة عن هذا التدهور في شروط التبادل الدولي لمنتجاتها.

ب. الاختلال الدوري:

يجب أن يكون هناك موجات من الرواج والكساد الذي ينعكس أثرها على ميزان المدفوعات، فموجة يحقق فائضا، وموجة أخرى يحقق عجزا.

حيث هذا العجز أو الفائض يطلق عليه تعبير الاختلال الدوري.

إن الرواج الذي يحدث في إحداث الدول من شأنه زيادة وإرادتها من الدول الأخرى، وزيادة الإنتاج والتوظف في الدول المنتجة لهذه السلع، وبعكس يحدث في حالة الكساد. [2]

[1] عبد الرحمان يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 192.

[2] محمد أحمد الكايد، **الإدارة المالية الدولية والعالمية**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص205.

المبحث الثالث: تخفيض قيمة العملة وأثرها على ميزان المدفوعات

فيما يخص سعر الصرف وميزان المدفوعات تكمن علاقة تفاعلية التي تربط بين هذين المؤشرين الهامين وكيف أن سعر الصرف يعد أداة جوهرية في يد السلطات النقدية لتحقيق التوازن الخارجي المنشود، وذلك للآثار التي يسببها التقلب الدائم في أسعار صرف العملات على مستوى ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: تصحيح اختلالات ميزان المدفوعات باستخدام سعر الصرف

من أجل تسوية الخلل في ميزان المدفوعات ترتكز المؤسسات النقدية الدولية على تخفيض قيمة العملة المحلية من أجل إحداث التوازن وذلك من خلال تطبيقها لكل من منهج المرونات إضافة إلى منهج الاستيعاب والمنهج النقدي.

الفرع الأول: نظرية منهج المرونات

قد يعود جزء كبير من المشاكل ميزان المدفوعات إلى دعم التوازن في التدفقات التجارية المادية، أي في الصادرات والواردات من السلع والخدمات، وهذا يمكن تحليله على أساس المرونات الجزئية للصادرات والواردات.

1. افتراضات منهج المرونات:

ومن بين الافتراضات التي يقوم عليها منهج المرونات نذكر: [1]

- نقطة إنطاق شرط مارشال ليرنر ميزان تجاري متوازن.
- نجاح عملية تخفيض قيمة العملة المحلية سيتوقف في المقال الأول على مرونة الطلب على صادرات البلد وإستراداته.
- إن آثار عملية التخفيض على قيمة العملة ستعتمد على معطيات مهمة للاقتصاد المعني وخاصة مدى القدرة الإستعابية له (درجة التوظيف) حيث أن لكل من هذه الأوضاع آثارها المختلفة على حالة الميزان التجاري.

[1] كامل البكري، **الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 299.

- الاعتماد على المرونة السعرية في تفسير آثار التخفيض على الميزان التجاري، والتي تعتبر عن العلاقة بين حجم التغير النسبي لتدفق ما وسعره.
- عدم وجود سلع أخرى تشكل بديل للواردات.
- استقرار سوق سعر الصرف الأجنبي.
- ويعتبر منهج المرونات وفق هذه الافتراضات نموذجا للميزان التجاري، فالعجز في الميزان دلالة على زيادة مدفوعات الواردات والتي تمثل الطلب على العملة الأجنبية، في حين زيادة حصيلة الصادرات والتي تمثل مصدر

عرض العملة، والغرض من تخفيض قيمة العملة المحلية هو تغيير الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات وذلك مع مراعاة زيادة حصيلة الصادرات والتقليل من فاتورة الواردات من أجل الوصول إلى حالة التوازن في الميزان التجاري.[1]

2. صياغة النظرية:

يعتمد منهج المرونات على كل من مرونتي الطلب المحلي على المستوردات والطلب الأجنبي على الصادرات في تحليل أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية لعلاج العجز في الميزان التجاري، وقد عرف الفكر الاقتصادي أبحاث في هذا الموضوع ترجع إلى Marshall، ليظهر بعد ذلك شرط Lemer_Marshall حتى يتصف سوق الصرف بالتوازن ويعرف Charles سعر الصرف الحقيقي q حاصل ضرب سعر الصرف الاسميe والسعر النسبي لدولتين:[2]

$\frac{p*}{p}$ حسب العلاقة: $q = e\frac{p*}{p}$

p∗: مستوى الأسعار في الدولة الأجنبي

p: مستوى الأسعار في الدولة المحلية

e: سعر الصرف الاسمي

[1] نفس المرجع السابق، ص299.

[2] سمية زيرار وآخرون، **أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري الجزائري (1970_2004)**، في مجلة العلوم الإدارية، الأردن، العدد 2، 2009، ص364.

حسب المعادلة فإن سعر الصرف الحقيقي هو سعر نسبي يمثل سعر السلع الأجنبية بالنسبة إلى سعر السلع المحلية، ويرتفع هذا السعر في الحالات التالية:

1 -ارتفاع سعر الصرف الاسمي e

2 -ارتفاع مستوى الأسعار في الدولة الأجنبية p∗

3 -انخفاض مستوى الأسعار في الدولة المحلية p

فعندنا يتوقع المستهلك ارتفاع أسعار السلع الأجنبية مقارنة مع أسعار السلع المحلية فإنه يلجأ إلى الاستعاضة عن السلع الأجنبية بالسلع المحلية، إذا كانت x تمثل الصادرات من السلع المحلية و M تمثل الواردات من السلع الأجنبية، وكانت الصادرات والواردات عبارة عن دوال في سعر الصرف الحقيقي، فارتفاع سعر الصرف الحقيقي قد يدل على ارتفاع أسعار السلع الأجنبية، وهذا لن يؤدي فقط إلى تخفيض الطلب المحلي على السلع الأجنبية، وإنما سيزيد من الطلب الأجنبي على السلع المحلية، ويمكن تلخيص هذين التأثيرين على ميزان التجاري.

A الذي يمثل صافي الصادرات بالمعادلة التالية: [1]

$$CA\ (q) = x\ (q) - M$$

$$\frac{\partial CA}{\partial q} > 0 / \frac{\partial X}{\partial q} > 0 / 0 > \frac{\partial M}{\partial q}$$

حيث أن:

C: الميزان التجاري وهو دالة في سعر الصرف الحقيقي

X: قيمة الصادرات السلعية وهي دالة في سعر الصرف الحقيقي

M: قيمة المستوردات السلعية وهي دالة في سعر الصرف الحقيقي

تبين المعادلة أن الميزان التجاري= الفرق بين حجم الصادرات السلعية وحجم المستوردات السلعية – يعتمد على سعر الصرف الحقيقي ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

[1] نفس المرجع السابق، ص364،365.

الشكل رقم (1): توازن الميزان التجاري

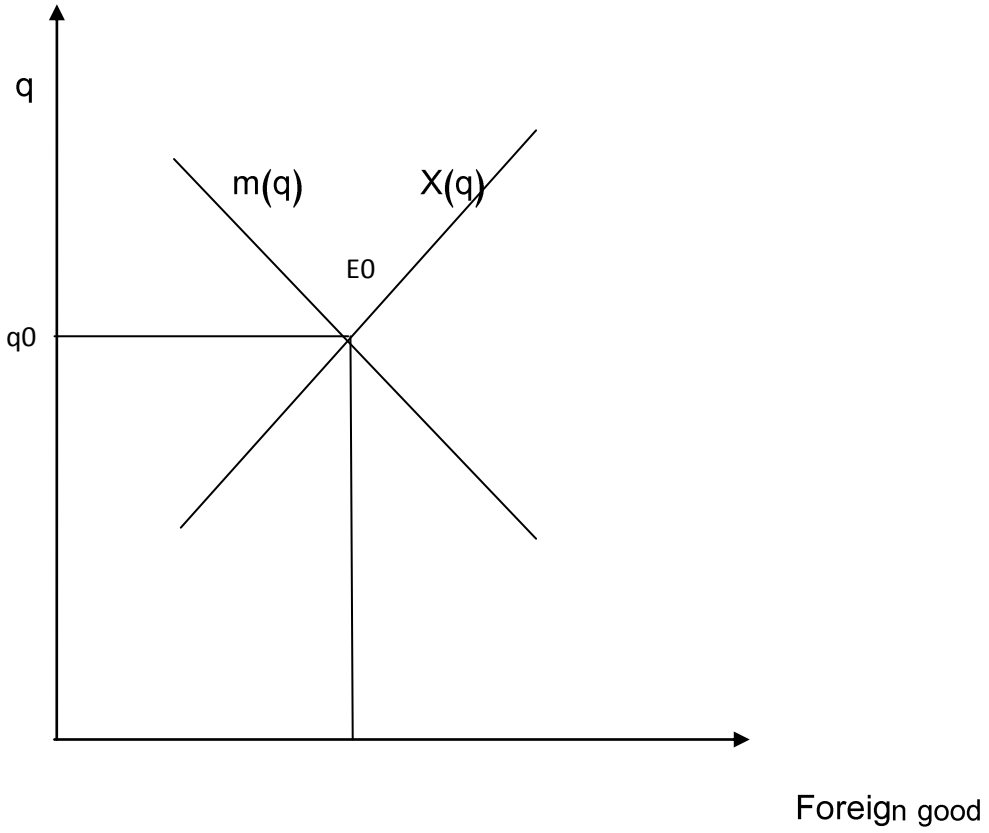

المصدر: سمية زيرار وآخرون، أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري الجزائري (1970_2004)، في مجلة العلوم الإدارية، الأردن، العدد 2، 2009، ص365.

باستخدام شرط التوازن نحصل على CA=0 نحصل على نقطة توازن E0 الموضحة في الشكل التي تمثل تقاطع الصادرات والواردات، حيث يتحدد سعر الصرف الحقيقي التوازني q0 وفي حال كانت الأسعار النسبية لكل من الدولة المحلية والدولة الأجنبية ثابتة، يعطي تقاطع الصادرات والواردات سعر الصرف الاسمي التوازني.[1]

[1] نفس المرجع السابق، ص365.

الفرع الثاني: نظرية منهج الاستيعاب

يتم تطبيق منهج الاستيعاب (الامتصاص) أساسا عند دراسة آثار تخفيض قيمة العملة على توازن ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على كل من الدخل والإنفاق القوميين [1]، حيث يرتكز منهج الاستيعاب على أن رصيد ميزان التجاري للدولة ما هو إلا مقدار الدخل الوطني مطروحا منه مقدار السلع التي يتم استيعابها محليا.

عرف البروفيسور "ألكسندر" الاستيعاب بأنه مجموع عناصر الطلب (الإنفاق الحكومي G والاستهلاكي C والاستثماري I) حيث أن:

الدخل القومي = الاستيعاب + الصادرات – الواردات

وطبقا لهذه المعادلة فإن موقف ميزان التجاري x–m سيعتمد على الدخل والطاقة الإستعابية.[2]

1. فرضيات منهج الاستيعاب

_ افتراض سيادة حالة التوظيف غير كامل.

_ افتراض ثبات الأسعار السلع و الأجور النقدية.

_ افتراض ثبات النفقات العملية الإنتاجية.

_ افتراض توفر احتياطات الصرف لدى الدولة.

[1] عرفان تقي الدين الحسني، مرجع سابق، ص128.

[2] ساكر محمد العربي، **محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص119.

2. صياغة النظرية

يعتمد منهج الاستيعاب بالمطابقة الكينزية على الدخل القومي:

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

حيث: [1]

Y: الدخل القومي

C: الاستهلاك

I: الاستثمار

G: الإنفاق الحكومي

X: الصادرات

M: الواردات

الفرع الثالث: نظرية منهج النقدي

يرجع الأصل التاريخي لظهور المنهج النقدي إلى الاقتصادي David Hume سنة 1720، ومع بداية القرن العشرين بدأ العديد من الاقتصاديين بتطوير الأفكار Hume مثل Polak سنة 1914، واستمر هذا التطوير بإسهامات الاقتصادي مدرسة شيكاغو في الثلاثينات، والمدرسة النقدية خلال النصف الأخير من القرن العشرين.[2]

[1] نشأت نبيل الوكيل، **التوازن النقدي ومعدل الصرف**، دار ناس للطباعة، مصر، 2006، ص16.

[2] درقال يمينة، **دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011،ص73.

1. فرضيات المنهج النقدي

يقوم هذا المنهج على مجموعة الفرضيات يمكن إيجازها فيما يلي:

- إن المنهج النقدي لميزان المدفوعات يماثل منهج الاستيعاب ويكمله لكنه يتوسع عنه ليقدم تفسيرا شاملا لميزان المدفوعات بدلا من الاقتصار على الحساب الجاري فقط .
- إن الاختلال في ميزان المدفوعات هو اختلال رصيد وليس اختلال تدفق وبالتالي فالتركيز لابد أن يكون منصبا على علاقة قائمة بين اختلال سوق النقد داخل الاقتصاد الوطني واختلال السوق المحلية للسلع التي تدخل ضمن نطاق التبادل التجاري .
- تلعب الأسعار النسبية دورا هامشيا أو قد يغيب تأثيرها نهائيا، حيث يؤثر تغير مستوى العرض النقدي على الإنفاق الكلي (الإنفاق على السلع والخدمات والأصول المالية المحلية و الأجنبية).
- تكتسي التأثيرات التي تنتجها المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد (الاستهلاك، الدخل والاستثمار) على أسعار الصرف طابعا نقديا أي أن هذه التأثيرات تمر عبر فترات نقدية، ومعناه أن هذه المتغيرات تؤثر على الطلب والعرض النقدي ومنه أسعار الصرف.
- العرض النقدي (كمية النقود المعروضة) هو متغير خارجي حيث أنه يخضع لرقابة وتحكم السلطات النقدية.
- دالة الطلب على النقود هي دالة مستقرة تتضمن عددا معينا من المتغيرات الاقتصادية المحلية.
- إن العلاقة بين المتغيرات النقدية وأسعار الصرف تتبلور في الأجل الطويل وهو الوقت الذي تستلزمه عملية تحقيق التوازن النقدي وبالتالي توازن خارجي، وعليه فإن العوامل غير النقدية يمكن أن تفسر سلوك ميزان المدفوعات في الأجل القصير إلى أن تبدأ العوامل النقدية بتأثير عليه وهو الأمر الذي يحتاج إلى فترة زمنية طويلة نسبيا.[1]

[1] زراقة محمد، **آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات(دراسة قياسية حالة الجزائر) 1990_2014**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد قياسي، بنكي ومالي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015، ص73.

2. صياغة المنهج النقدي

يحسب منهج النقدي كالتالي:[1]

رصيد الكلي لميزان المدفوعات= الاحتياطات النقدية الدولية= رصيد الميزان التجاري+ رصيد ميزان التحويلات الرأسمالية

$\Delta NFA = CA + KA$

كما يتمثل هذا المنهج في دالة الطلب على النقود ودالة العرض على النقود، ويتحقق التوازن في السوق النقدي حينما تساوي الطلب على النقود وعرض على النقود ويعني ذلك أن $Md=Ms$ ويمكن إحداث التوازن الخارجي في الدولة كالآتي:

- تقليص الائتمان
- تخفيض قيمة العملة
- زيادة عرض السلع

حيث يؤثر تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات من خلال التأثير في الطلب النقدي بالنسبة للمعروض النقدي، فعندما يحدث تخفيض للعملة المحلية تصبح السلع المحلية أكثر تنافسية بالمقارنة بالسلع الأجنبية وبالتالي حدوث زيادة في الطلب، وهذا يعبر عنه بانتقال $Md1$ إلى $Md2$ وبالتالي يتحرك ميزان المدفوعات نحو الفائض ويظهر ذلك في الشكل التالي:

[1] رشيدة زاوية، مرجع سابق، ص 35،36

الشكل رقم (2): أثر تخفيض قيمة العملة في ظل المنهج النقدي لميزان المدفوعات

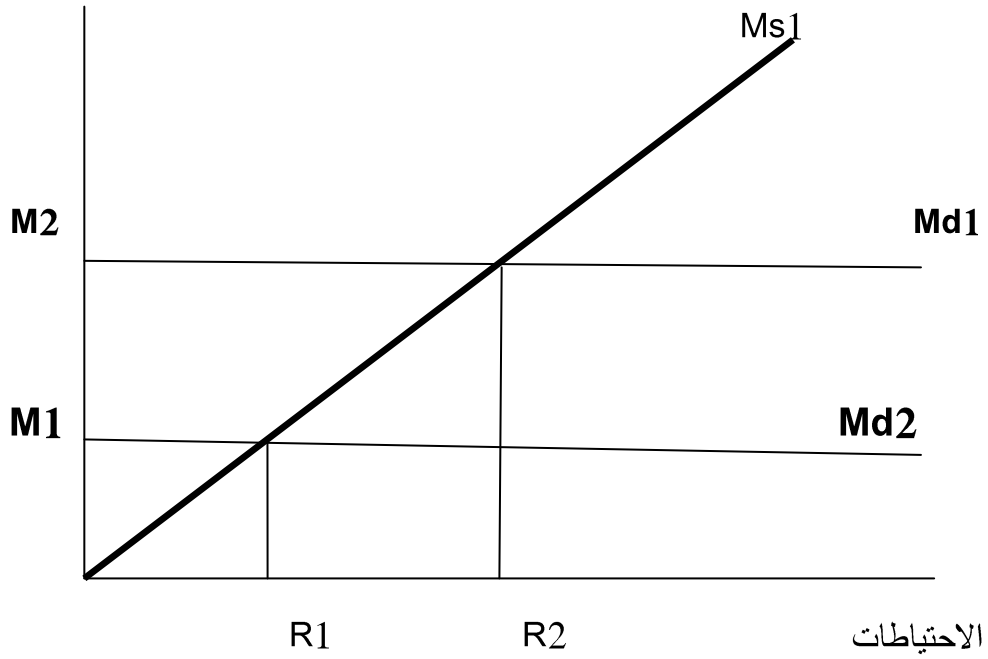

المصدر: رشيدة زاوية، **تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل**، رسالة الماجستير تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص35.

وعند حدوث الاختلال في ميزان المدفوعات فإن تخفيض قيمة العملة طبقا للمنهج النقدي يؤثر على جانبي الطلب والعرض وذلك من خلال إن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض حجم الطلب الكلي وزيادة في الطلب على الأرصدة ويحدث إحلال للسلع القابلة للاتجار الدولي مقابل السلع غير قابلة للاتجار الدولي، ومن ناحية أخرى يتزايد الاكتناز من قبل الأفراد، مما يدفعهم إلى زيادة الطلب على الأرصدة النقدية وذلك للحفاظ على القيمة الحقيقية للأرصدة المتاحة لديهم.[1]

المطلب الثاني: الرقابة على الصرف وعلاقتها بميزان المدفوعات

تقوم الكثير من البلدان بفرض مجموعة من القيود والإجراءات على عمليات بيع وشراء العملة المحلية مقابل العملات الأخرى سواءا على الأفراد المقيمين في الدولة أو حتى المقيمين خارجها، وتستخدم هذه الضوابط عادة من طرف الدول ذات العملات الضعيفة نسبيا والتي يتولد طلب كبير على العملات الأجنبية بين

[1] رشيدة زاوية، مرجع سابق، ص 35،36

متعامليها ومواطنيها، وتهدف هذه الإجراءات إلى تحقيق الاستقرار في سوق الصرف الأجنبي من خلال تحجيم تقلبات أسعار الصرف والتي تلقي بظلالها على حالة ميزان المدفوعات.

ومن هذا المنطق ظهر ما يعرف بمفهوم الرقابة على الصرف والذي يشير إلى تدخل الدولة باستخدام سلطتها السيادية .

الفرع الأول: سياسة الرقابة على الصرف

تعتبر سياسة الرقابة على الصرف الأجنبي عن آلية لتنظيم حركة الصرف من طرف الدولة حيث تكون كل المشتريات والمبيعات من العملة الصعبة محتكرة لدى البنك المركزي، وتقوم هذه السياسة على أساس توزيع الكمية التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على وحدات الطلب الممكنة، وعليه فإن هذا النظام يعتمد على حساسية التمييز الاقتصادية سواءا كان التمييز بين الدول أو بين السلع.

الفرع الثاني: تقنيات وآثار سياسة الرقابة على الصرف

تأخذ سياسة الرقابة على الصرف أشكالا وأنماطا مختلفة تتكامل معظمها مع أساليب ووسائل السياسة التجارية تهدف كلها إلى السيطرة على مستويات العرض والطلب على العملة الأجنبية وترشيد استخداماتها على الوجه المناسب.

1. تقنيات سياسة الرقابة على الصرف:

تقوم ساسة الرقابة على الصرف بتركيز على كل عمليات الصرف (بيع وشراء العملات) بين يدي سلطة واحدة تمثل الوجه الحكومي الذي يتولى عملية المراقبة وإتمام المعاملات الخاصة بالصرف هذه الأخيرة تستعمل عدة أساليب وتقنيات نذكر منها:[1]

1.1 مراقبة المعاملات الجارية:

تلجأ الدول عادة إلى تقييد التسديد الناتجة عن حركة الصادرات و الواردات بهدف تجنب تحويل رؤوس الأموال وهذا باتخاذ بعض الإجراءات والتدابير الاحترازية التي من شأنها أن تحتم على كل عملية

[1] نفس المرجع السابق، ص93.

تسديد دولية المرور بحكم القانون عبر المصارف الوطنية وهو ما يسمح لها بمتابعة عمليات الصرف المختلفة من خلال مايلي:

- منح تسديد قيمة الواردات مسبقا.
- إلزام المصدرين بإدخال عائدات الصادرات من العملة الصعبة.
- تحديد سقف معين للمبالغ من العملة الصعبة المخصصة للسياح.

2.1 مراقبة حركة رؤوس الأموال نحو الخارج:

يتمثل الهدف من وراء هذه السياسة في منع تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج ومحاربة ظاهرة هروبها سواءا وفق المعاملات الرسمية أو عن طرق غير مشروعة، وعادة ما تظهر ظاهرة هروب رؤوس الأموال على نطاق أوسع حين تتزايد التدفقات الرأسمالية إلى الخارج بصورة كبيرة على خلفية الهبوط الحاد في عوائد الأصول المحتفظ بها في هذا البلد أو نتيجة تزايد مخاطر الاحتفاظ بهذه الأصول.

3.1 **الحسابات المجمدة:**

تلجأ الدولة عادة إلى هذا الإجراء عندما تواجه العجز العجز في رصيدها من العملات الأجنبية عن طريق تقييد المدفوعات على الواردات المستحقة للأجانب، وهذا كله بهدف منع رؤوس الأموال الأجنبية من العودة للخارج فتقوم بتجميدها في حسابات خاصة وتفرض على المدينين دفع ما عليهم بالعملة الوطنية وإيداعه في حساب خاص لدى البنك المركزي ولا يسمح للدائنين بالسحب من هذه الحسابات.

1.1 **سعر الصرف المتعدد:**

يتمثل هذا الأسلوب أساسا في تحديد أسعار صرف متعددة للعملة الوطنية بناءا على مبدأ الأفضلية والمحاباة تبعا لتنوع مصادر وإستخدمات الصرف الأجنبي، وبالتالي تعمد الدولة إلى العمل بأسعار صرف مختلفة لكل قطاع أو فئة (الصادرات، الواردات، تحويلات رؤوس الأموال).

5.1 **اتفاقية الدفع:**

هي صورة للاتفاقيات الثنائية بين الدول وتشمل المعاملات السلعية إضافة إلى الخدمات، الرسوم، النقل السياحة وبقية المعاملات التي تسجل في ميزان المدفوعات، وتتم هذه الاتفاقيات بهدف تسديد الديون بين الدول

وهذا بالاتفاق على نسبة معينة من مدفوعات الواردات بواسطة الدول الدائنة توضع في حساب المقاصة الخاصة بها لتسديد الدين.

6.1 نظام الحصص:

يعكس هذا الأسلوب تداخلا وظيفيا بين تقلبات الرقابة على التجارة الخارجية وتقنيات الرقابة على النقد الأجنبي، وهو من الأساليب الشائعة على المستوى الدولي حيث يتم تحديد الكميات المستوردة وتخصيص المبالغ اللازمة لتسديد قيمتها، وأي سلعة خارج قائمة هذه الحصص لا يتحمل البنك المركزي مسؤولية توفيرها النقد الأجنبي لها.

7.1 القيود الكمية على الواردات:

ويهدف هذا الأسلوب إلى تقييد وكبح الواردات من خلال فرض قيود تعمل على الحد منها وتقليل كميات النقد الأجنبي المنفق عليها مما يعمل على الحد من عجز ميزان المدفوعات، ويمكن تقييد الواردات السلعية من خلال زيادة الضرائب والرسوم الجمركية وفرض رخص الاستيراد مما يرفق أسعار الواردات في السوق المحلية، وتعتبر هذه الوسيلة ناجعة في تخفيض قيمة الواردات عندما يكون الطلب المحلي عليها مرتفعا.

8.1 إعانات التصدير:

تقدم هذه الإعانات لتحفيز قطاع الصادرات و تحفيز عملية التصدير ككل، ولكي تكون هذه السياسة فعالة لابد من توازيها مع ارتفاع الطلب الخارجي على الصادرات (زيادة مرونة الطلب الخارجي على الصادرات)، وهو ما يعني زيادة كمية الصادرات وبالتالي زيادة القيمة الإجمالية لها.

9.1 الحظر الكلي أو الجزئي:

يعد من التقنيات الشائعة لسياسة الرقابة على الصرف ويتمثل في القيام بالحظر الكلي أو الجزئي لمجموعة من السلع المستوردة، ويعتبر هذا الأسلوب انعكاسا مباشرا لبعض الاعتبارات الجيوسياسية ويهدف أحيانا لتحقيق أهداف اجتماعية(حظر السلع المحرمة دوليا ومحليا)، إلا أن أهداف هذا الأسلوب تتميز بالازدواجية سواءا فيما يخص السياسة التجارية للدولة أو الحفاظ على احتياطاتها من الصرف الأجنبي[1].

[1] نفس المرجع السابق، ص94.

10.1 رفع أسعار الفائدة:

وهذا بهدف التأثير على حركة رؤوس الأموال من وإلى الدولة، فعندنا يزداد سعر الفائدة يزداد معه تدفق رؤوس الأموال من الخارج ويقل خروج رؤوس الأموال من الدولة وهو ما ينتج عنه زيادة في الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع قيمتها الخارجية، ورغم كل هذا لابد من الأخذ بعين الاعتبار حدود تغيرات أسعار الفائدة بما يتلاءم مع سوق الاستثمار.

2. آثار سياسة الرقابة على الصرف:

على الرغم من الإجراءات التي تفرضها سياسة الرقابة على الصرف والتي تساهم بشكل كبير في تمويل العجز في ميزان المدفوعات إلا أن تأثيرها يظل نسبيا ومؤقتا سرعان ما يزول ليكشف من جديد عن الاختلال في سوق الصرف الأجنبي وبالتالي عدم التوازن في المعاملات الجارية، كما أن الضبط المستمر لحركة رؤوس الأموال مع الخارج ينتج تكاليف مرتفعة تعيق برامج التنمية الاقتصادية في الدولة وعادة ما يؤدي الضوابط والإجراءات المفروضة على مبادلات الصرف الأجنبي إلى خلق ما يسمى بأسواق الصرف السوداء وبالتالي يصبح سعر صرف العملة الأجنبية أعلى بكثير من سعر الصرف الرسمي وهو ما يخلق سوقا موازية لتبادل عملات الظل في إطار أسعار صرف حقيقية وأكثر قربا للواقع وكل هذا قد ينعكس سلبا على فعالية إتباع الدولة لسياسة الرقابة على الصرف الأجنبي.

إضافة إلى هذا فإن سياسة الرقابة على الصرف من شأنها أن تؤثر بشكل مباشر على قطاع التجارة الخارجية نتيجة القيود المفروضة على المعاملات الدولية، وهو الأمر الذي قد ينتج بعض الآثار السلبية والتي يمكن أن تأخذ الأشكال الآتية:[1]

- خلق جو لقيام عمليات المضاربة للاستفادة من رخص الاستيراد.
- الاستخدام غير الكفؤ للموارد نتيجة الحد من منافسة المنتجات الأجنبية للسلع المحلية إضافة إلى المعاملة التفضيلية في أسعار الصرف بالنسبة لبعض الواردات الأساسية.
- التحيز في المعاملة بين الدول أي أن التعامل لا يكون حسب أفضل الشروط.
- تضييق نطاق المعاملات وبالتالي تقليل حجم وقيمة التجارة الخارجية حيث أن كل دولة سوف تحدد قيمة مبيعاتها لدولة ما بمقدار ما ستشتريه منها.

[1] نفس المرجع السابق، ص97.

- تسرب رؤوس الأموال إلى الخارج بصفة غير قانونية بحثا عن الأسعار صرف أكثر تشجيعا
- قد ينتج كذلك عن هذه السياسة اللجوء إلى أساليب غير مشروعة كالتصريح الكاذب فيما يخص فاتورة التصدير (تخفيض مبلغ الفاتورة).
- الإضراب بمكانة البلد الاقتصادية وخلق مجال من الشك فيما يخص وفاءه بالتزاماته، وهو ما قد يؤثر على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إليه.
- التخصيص غير المناسب وتقسيم العمل بين الدول وفق معايير غير اقتصادية، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى نقص الإمداد بالسلع التي يمكن إنتاجها وبالتالي نقص المنفعة للأفراد ناهيك عن المشروعات.

المطلب الثالث: تخفيض قيمة العملة وعلاقتها بميزان المدفوعات

إن سياسة تخفيض سعر الصرف ليست مجرد مسألة تكتيكية تنتهج لتصحيح الأسعار المحلية وزيادة تنافسيتها بقدر ما هي قضية إستراتيجية تتمثل في تحديد سعر الصرف دون قيمته الحقيقية والحفاظ عليه لمدة معينة، وهو النهج الذي تبنته الكثير من البلدان حيث أن سعر الصرف التنافسي يعد اليوم مكونا أساسيا للنمو والعمالة في هذه الدول.

الفرع الأول: سياسة تخفيض قيمة العملة

أولا: تعريف تخفيض قيمة العملة

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بوحدات النقدية الأجنبية، سواء اتخذ ذلك مظهر قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ وتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بعملات الوطنية برفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية. [1]

[1] زينب عوض الله، مرجع سابق، ص303،304.

ثانيا: أسباب التخفيض

هناك أسباب عديدة لتخفيض قيمة العملة يمكن تقسيمها إلى أسباب رئيسية وأخرى ثانوية نبرزها فيما يلي:[1]

1. الأسباب الرئيسية

- تحسين ميزان الحساب وإزالة الخلل فيه هو السبب الرئيسي وراء إتباع هذه السياسة، تخفيض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى تشجيع الأجانب على شراء السلع الوطنية وذلك بسبب انخفاض العملة المحلية فترتفع صادرات البلد وينخفض حجم الاستيراد من السلع الأجنبية.
- الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج.
- زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيض عبء مديونيتها.
- معالجة مشكل البطالة في الاقتصاد القومي حيث ينتج عن التخفيض تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية.

2. الأسباب الثانوية

نذكر منها:

- ارتباط الكتلة النقدية أي أن هذا الارتباط سوف يعرض العملة المحلية لانخفاض بمجرد حصول أي انخفاض في العملة الرئيسية.
- إيجاد العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية وتعتمد هذه العلاقة على أساس معرفة تطور مستوى الأسعار المحلية.
- تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة.

ثالثا: الأغراض التي تلجأ إليها الدولة لتخفيض قيمة العملة

- تحقيق توازن ميزانها التجاري الذي كان مختلا، حيث يتم ذلك عن طريق تشجيع الصادرات وتقليل الواردات، حيث يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى ارتفاع أسعار الوحدة الواحدة من الواردات بالعملة

[1] صبحي حسون الساعدي، أياد حمادعيد، **أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد7، 2011، ص91.

الوطنية مقارنة بأسعار البضائع المحلية وبالتالي يتحفز إنتاج هذا النوع من السلع لأن أسعارها ارتفعت بعد التخفيض، و بالتالي علاج أو تقليص عجز ميزان المدفوعات.

- تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة و بالتالي يساهم ذلك في استغلال الطاقة الإنتاجية و استغلال المزيد من اليد العاملة.
- تحديد سعر الصرف الواقعي للعملة المحلية بحيث يمكن للمواطن شراء بضائع وخدمات في البلد الأجنبي مساويا لكمية ونوعية البضائع والخدمات التي يستطيع أن يشتريها في بلده بعد تحويل عملته المحلية إلى عملة أجنبية.[1]

رابعا: شروط تحقيق أهداف تخفيض قيمة العملة

- درجة مرونة الإنتاج المحلي من السلع و الخدمات القابلة للتصدير بمعنى يستطيع ذلك الإنتاج أن يتزايد بنسبة تساير انخفاض سعر العملة المحلية .
- درجة مرونة الطلب من الخارج على الإنتاج المحلي من السلع و الخدمات القابلة للتصدير.
- درجة مرونة الطلب الداخلي على السلع و الخدمات المستوردة .
- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة و المعايير الصحية و الأمنية الضرورية للتصدير.
- كما أن تخفيض الصرف الأجنبي غالبا ما يناقش بصيغ " مارشال – لرنر " التي تنص على أن تخفيض قيمة العملة الوطنية سيؤدي إلى جعل ميزان المدفوعات لذلك البلد المنخفض في وضع أسوأ إذا كان مجموع القيم المطلقة لمرونات الطلب على صادرات البلد و مستوردات و أكبر من واحد.[2]

الفرع الثاني: آلية عمل سياسة التخفيض لعلاج العجز في ميزان المدفوعات

يعتبر التخفيض جزء من مجموعة السياسات التي تستهدف التخلص من عجز ميزان المدفوعات أو حتى إيصاله إلى مستويات يمكن تقبلها، وتعزيز التكييف الخارجي، ويكون ذلك من خلال:[3]

---

[1] رشيدة زاوية، مرجع سابق، ص22.

[2] نفس المرجع السابق، ص23.

[3] حنان لعروق، **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي– دراسة حالة الجزائر–**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2004، ص113–118.

1 – الحساب الجاري:

يؤثر تخفيض قيمة العملة على أسعار السلع والخدمات المستوردة أو المصدرة بشكل يسمح بتغيير التدفقات المتبادلة بين الدولة المخفضة وبقية العالم في اتجاه تحقيق توازن هذا الحساب.

1-1 بالنسبة للصادرات:

يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى انخفاض أسعار هذه الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية، وبنفس نسبة التخفيض، فيتقلص الفارق بينها وبين الأسعار الأجنبية، سياسة مما يجعل هذه السلع أكثر تنافسية في الأسواق الخارجية، حيث يتعين على المستورد الأجنبي توفير مدفوعات أقل بالعملة الوطنية للحصول على نفس الكمية من السلع، مما يحفزه على زيادة طلبه استجابة لانخفاض السعر، خاصة إذا كان الطلب الأجنبي مرن مرونة كافية لزيادة الطلب على الصادرات. وبهذا يحصل المصدر على أرباح إضافية، لأّنه عند الأسعار الدولية الموجودة يستطيع تصريف كل منتجاته لزيادة الطلب الأجنبي، ويمكن توضيح هذه الآلية من خلال المثال التالي:

$ = 400DZ.

إذا كان في وقت ما صرف سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار هو Dz1 يصدر 20 وحدة من سلعة ما، بحيث سعر الوحدة الواحدة يساوي 800 X ومصدر جزائري$(2×20).

أي 2$ فيحقق ربح يساوي 400، المستورد الأجنبي يدفع الآن % أي بنسبة 50 $ = 600DZ قررت السلطات النقدية تخفيض قيمة الدينار إلى بدل 2 $، ربح المصدر بعد التخفيض يساوي 26.6 $ (20 ×1.33). $= 1.33 $\frac{800DZ}{600DZ}$ لكل وحدة

المصدر يتعرض لخسارة، لكن الآلية تفترض أن الانخفاض في السعر سوف يدفع المستورد الأجنبي لزيادة طلبه بشكل يسمح بتغطية الخسائر الأولية مع توفير المصدر لهذا الطلب، ولكي يحافظ المصدر على نفس الربح لا بد =30$\frac{40}{1.33}$ أن يطلب المستورد الأجنبي

وبالتالي كلما كان الطلب أكثر من 30 وحدة، كلما حقق المصدر ربحا إضافيا خاصة إذا كانت مرونة الطلب الأجنبي كبيرة.

$$\text{مرونة الطلب على الصادرات} = \frac{\text{التغير النسبي للطلب}}{\text{التغير في الثمن}} = \frac{\text{التغير الأسعاري للطلب}}{\text{الثمن}} \div \frac{\text{التغير في الطلب}}{\text{التغير في الثمن}}$$

ومنه مرونة الطلب= $\frac{26.6-400}{400} \div \frac{1.33-2}{2} = 1.29$

شكل رقم(03): يوضح تغير حجم الصادرات بتخفيض قيمة العملة المحلية

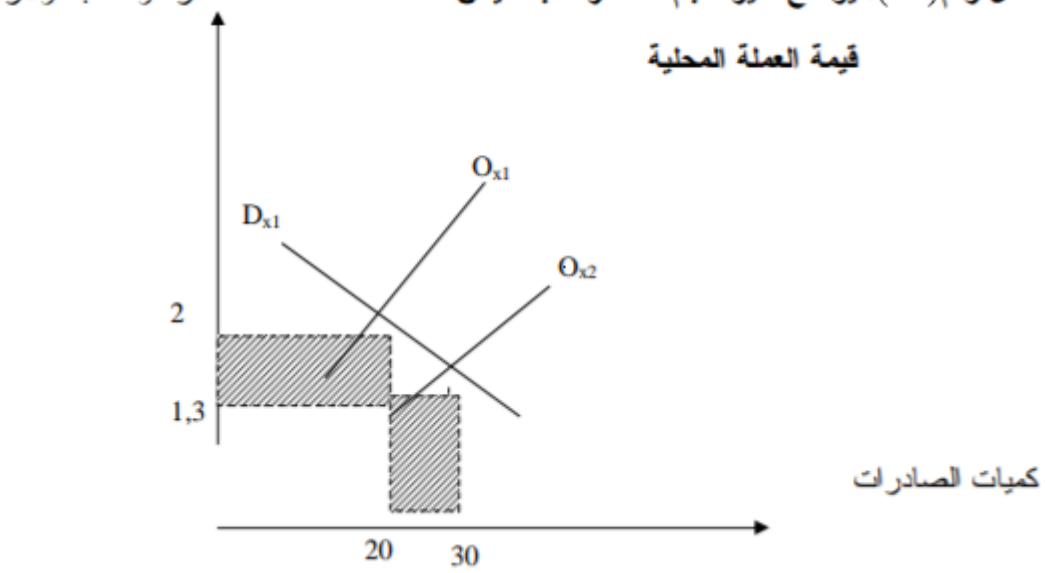

المصدر: حنان لعروق، **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي- دراسة حالة الجزائر-** ، رسالة الماجستير غير منشورة، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2004، ص115.

ويمكن القول، أن التخفيض يؤدي إلى زيادة حصة البلد المخفض في أسواقه الخارجية، وحتى الوصول إلى أسواق جديدة بتوسيع صادراته.

2-1 بالنسبة للواردات

بعكس الصادرات، الواردات ترتفع أسعارها مقومة بالعملة الوطنية نتيجة التخفيض وبنفس نسبته، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفتها وانخفاض القدرة الشرائية للمستورد المحلي، مما يدفعه إلى تقليص وارداته والتخفيض من حجم المدفوعات للخارج والمطلوب من النقد الأجنبي، خاصة إذا كان الطلب المحلي على الواردات مرن مرونة كافية، وبالوزن النسبي الذي تحتله الواردات الاستهلاكية ضمن إجمالي الواردات السلعية كما أن انخفاض الواردات يدفع المستهلكين المحليين إلى طلب السلع البديلة للواردات، التي تعتبر أرخص ثمنا. فإذ اعتمدنا المثال السابق، باعتبار أن الوحدات هي مستوردة من طرف مقيم جزائري بعد التخفيض، ومع ثبات

أسعار الواردات بالدولار تصبح سعر الوحدة من الواردات مقيمة بالعملة المحلية مساوي ل 1200دج (2×600) بدلا من 800دج (2×400) للوحدة قبل التخفيض، فيتعين على المستورد توفير 400 دج إضافية من أجل الحصول على نفس الكمية السابقة، فيؤدي به إلى تخفيض الكمية المطلوبة إلى حدود إمكانياته المالية إلى: عدد الوحدات المطلوبة = $\frac{16.000}{1200}$= 13.33 وحدة.

الشكل رقم (4): يوضح تغير حجم الواردات بتخفيض قيمة العملة المحلية

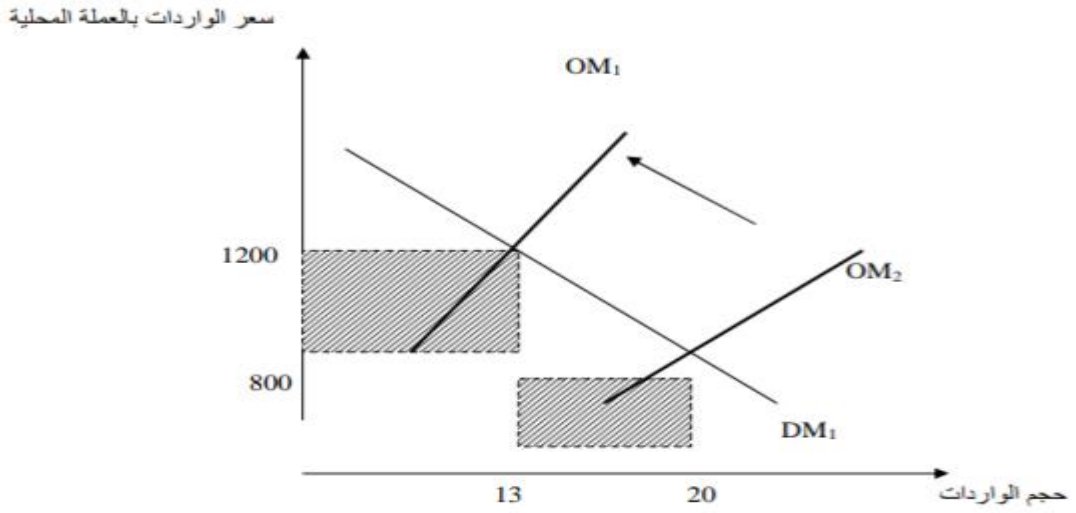

المصدر: حنان لعروق، **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي– دراسة حالة الجزائر–** ، رسالة الماجستير غير منشورة، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2004، ص116.

وبهذه الآلية يزداد حجم الصادرات، وينخفض حجم الواردات فيؤدي إلى تقليص الفارق بينهما وتحسين الميزان الجاري، لكن مع ملاحظة هذه الآثار تأتي على مراحل، ففي الأجل القصير تكون بزيادة حدة العجز في الميزان الجاري، لأن أسعار الواردات سوف تزداد بسرعة نتيجة التخفيض، في حين أسعار الصادرات وحجمها تعرف ثباتا نسبيا لتدهور شروط التبادل الدولي.

3. حساب رأس المال:

بما أن التخفيض تقرره السلطات النقدية نتيجة ظروف اقتصادية معينة، ومع انتشار مؤشرات وتوقعات لاحتمال تخفيض لقيمة العملة الذي يعني إقرارا أن سعر الصرف لا ينسجم مع الواقع الاقتصادي، فإن رؤوس الأموال (القصيرة خاصة)، تتعرض لمضاربة كبيرة على الهبوط، مما يدفع حاملي العملة الوطنية إلى استبدالها

بعملات أخرى ونقل مشاريعهم للخارج خوفا من الخسارة في قيمة أموالهم، أو خوفا من النتائج السلبية للتخفيض. كما يتقلص دخول رأس المال الأجنبي إلى الدولة المخفضة، لأن المستثمرين الأجانب يؤجلون خططهم الاستثمارية إلى ما بعد التخفيض، مما يؤدي إلى عجز كبير وحاد في ميزان رأس المال نتيجة هروب رؤوس الأموال للخارج.وبمجرد الإعلان الرسمي للتخفيض، فإن حركات رؤوس الأموال تكون في الاتجاه المعاكس، فتعود رؤوس الأموال الهاربة وتحدث تدفقات مالية إضافية توجه للاستثمار ونمو الإنتاج.

حيث تعود رؤوس الأموال للاستفادة من ارتفاع القيمة الحقيقية التي ستطرأ عليها بعد التخفيض، فتزيد السيولة النقدية المحلية للوحدات النقدية لتمكنهم من الحصول على كميات أكبر مما كان لديهم من قبل، وتسمح لهم كذلك بتسديد ديونهم والتزاماتهم وتمويل استثماراتهم بمقدار أقل. كما يؤدي التخفيض إلى رفع تكلفة الاستثمار في الخارج وتحويله إلى الداخل.

أما بالنسبة للمستثمرين الأجانب، فإن فرص الربح تزداد في الدولة المخفضة، فتزيد قدرتهم على شراء عوامل إنتاج أكبر من الأول، لأن التخفيض يعتبر مؤشر واضح على القيام بإصلاحات سياسية كبيرة تجري، ويعني احتمال زيادة فرص الأرباح واتساع حرية تحويل هذه الأرباح والفوائد والديون، كما تتطور صورة الدائنين لقدرة الدولة المخفضة على تسديد ديونها والوفاء بكل التزاماتها نتيجة النمو الاقتصادي، فتتسع قدرة الدولة على الاستدانة وتشمل هذه التدفقات القروض،الاستثمارات الأجنبية الخاصة، إعادة استثمار الأجانب لأرباحهم، فضلا عن دعم ص.ن.د لموازين مدفوعات الدول المخفضة. كل ما سبق يؤدي إلى دخول رؤوس أموال، فتزيد دائنية حساب رأس المال، وبالتعدي ميزان المدفوعات والتقليص من عجزه.

الشكل رقم (5): يوضح آلية تخفيض قيمة العملة بالنسبة لميزان المدفوعات

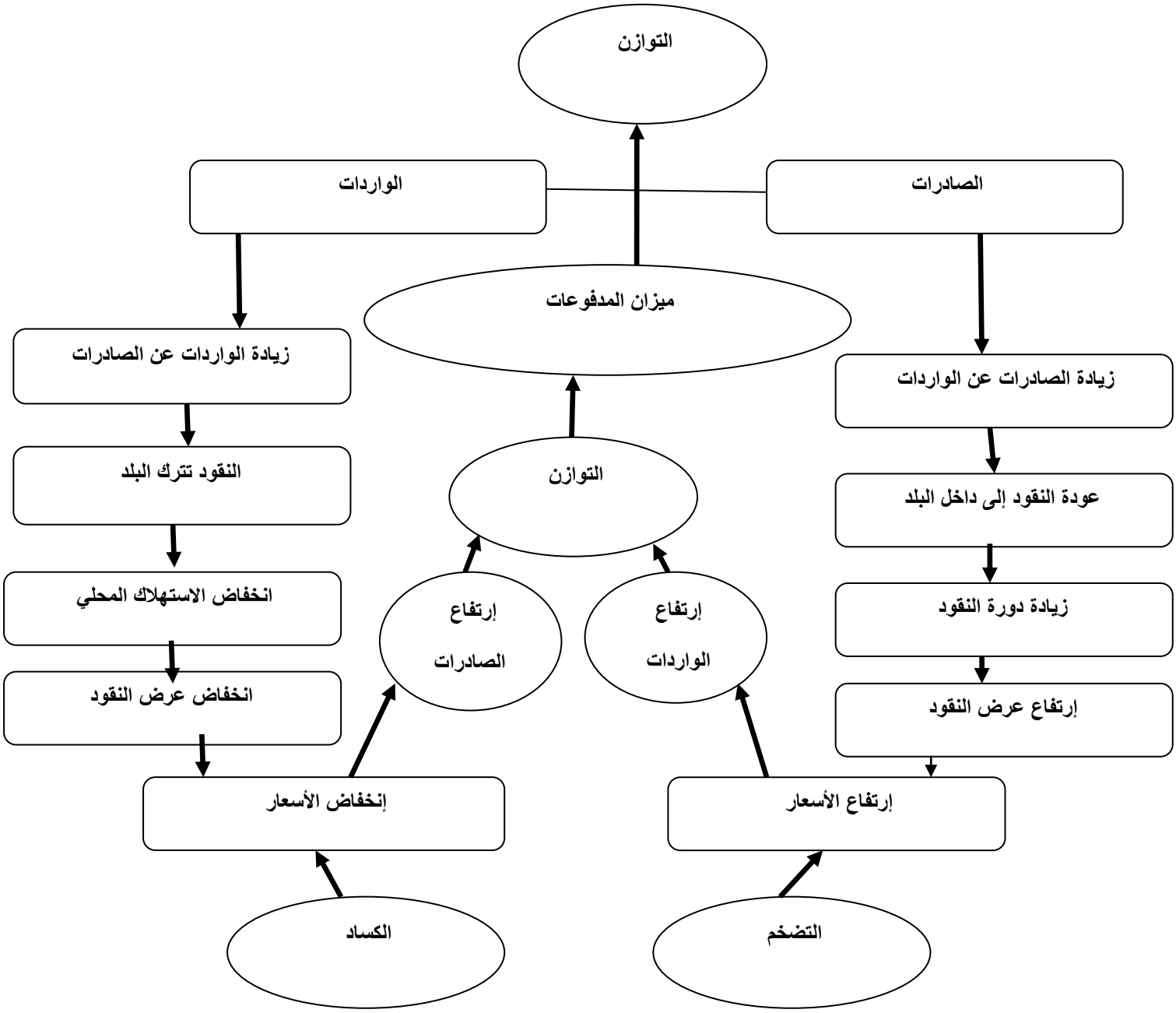

المصدر: سهام رشاد منصور إبراهيم، **فاعلية سياسة تخفيض قيمة العملة في علاج العجز بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة 1979-1992**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة بنها، مصر، 2011، ص27.

حيث توجد علاقة وثيقة تبين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى الدولة، فسعر الصرف يلعب دورًا مهمًا في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ففي حالة ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، فإن ذلك يحدث خللا في ميزان المدفوعات عن طريق تأثيره على الميزان التجاري، حيث أن التغيرات في سعر الصرف تؤثر على الميزان التجاري عن طريق تغير معدلات التبادل التجاري.[1]

ويمكن اعتبار إجراء تخفيض قيمة العملة من أهم خصائص النظام النقدي الدولي الحالي، حيث انه وان كان تحقق بعض المزايا للدول التي تجريه فانه يلحق الفوضى وعدم الاستقرار في العلاقات النقدية الدولية.[2]

[1] بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، فارس أرباب إسماعيل، **تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على التمويل الأصغر في السودان**، دراسة أعدت كجزء لمشروع" إعداد رؤية لتنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر في السودان" الخرطوم، فبراير2006، ص7.

[2] مروان عطون، **أسعار صرف العملات(أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية)** ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 91.

خلاصة الفصل:

يعتبر سعر الصرف بمثابة القناة التي تسري عبرها المبادلات التجارية بين الدول، وذلك من خلال تحديد عملة كل بلد بعملة بلد آخر، مما أدى بالكثير من الدول إلى جعل استقرار سعر الصرف من أولويات السياسة الاقتصادية فهو يؤدي مجموعة من الوظائف حيث يقيس الأسعار المحلية بالأسعار العالمية إضافة إلى أنه يستخدم في الرفع من حجم الصادرات الوطنية كما يساهم في عملية توزيع الدخل العالمي بين دول العالم، وأن أي دولة من الدول لا تستطيع أن تعيش في معزل عن العالم الخارجي، حيث أنها تحتاج إلى آلية لتسوية المدفوعات الدولية التي تنجم جراء هذه المعاملات بين الدول، تعرف هذه الآلية في الفكر الاقتصادي بسعر الصرف الذي يمثل وسيلة الربط بين الأسواق المحلية ونظيراتها الأجنبية.